لمـــاذا لا يستـــطيع الشـــاهـرودي أن يخـلف السيستـــاني ؟

□حيدر عبد المجيد الخوئي *

كثرت التكهنات حول خطة ايرانية مزعومة تقضي بتولي المرجعية الدينية الشيعية في العراق رجل دين مقرب من طهران. وبغض النظر عما إذا كان أصحاب نظرية المؤامرة هذه على حق أم لا، يبدو أن الخطة التي يتحدثون عنها خطة غير متماسكة، فهي تتناقض مع التقاليد الدينية الراسخة في العراق منذ قرون.
على مدى الأشهر التسعة الماضية، روجت الكثير من وسائل الإعلام تكهنات حول مؤامرة إيرانية مزعومة تقضي بإيصال واحد من كبار رجال الدين في العراق إلى مركز ديني مرموق. وتقضي هذه الخطة، بإرسال إيران رجل دين بارز إلى النجف، جنوب بغداد، باعتبارها واحدة من المراكز الاسلامية الشيعية المهمة، للسيطرة على المؤسسة الدينية فيها – ومن ثم السيطرة على مستقبل الإسلام الشيعي.

تبدو الخطة التي يتم تداولها بسيطة للغاية. فآية الله علي السيستاني، زعيم المرجعية الدينية الشيعية في العراق، سيكمل الثالثة والثمانين من عمره في شهر آب (أغسطس) من هذا العام، ويعتقد الجميع أنه يقترب من نهاية ولايته كزعيم روحي للملايين من المسلمين الشيعة في جميع أنحاء العالم بشكل عام، والمسلمين الشيعة في العراق بشكل خاص.
فعلى الرغم من أن حالته الصحية جيدة، إلا أن الشائعات التي يتم تداولها تقول بأن وضعه الصحي سيئ وان إيران تنتظر الفرصة لتنقض على المرجعية الدينية الشيعية بعد وفاته.
وتركز التكهنات على اسم آية الله محمود شاهرودي المقيم في ايران كبديل محتمل لآية الله علي السيستاني. وقد ازدادت الشائعات حول عودته الوشيكة الى النجف، مقر المرجعية الدينية في العراق عندما أنشأ الشاهرودي مكتبا له في النجف في تشرين الأول (أكتوبر) من العام الماضي. كما بدأ بتوزيع رواتب لطلاب الدين – وهي خطوة أولى ضرورية لرجل دين للإعلان عن وجوده كمرجعية دينية. بعد شهر من فتح مكتبه، أعلن ممثله في العراق، محمود البغدادي بأن شاهرودي سيعود الى العراق "قريبا".
من خلال ارسالها محمود شاهرودي، رجل الدين العراقي المولد، والذي قام بأدوار سياسية بارزة في إيران على مدى سنوات عدة، الى النجف، تبدو إيران وكأنها راغبة في أن يكون واحد من رجالاتها خليفة للسيستاني وبالتالي أن يستلم زمام القيادة الشيعية في العراق.
ويبدو للوهلة الأولى أن اختيار شاهرودي هو أمر طبيعي، فهو آية الله العظمى – أي أنه رجل دين ذو مرتبة دينية شيعية عالية جدا، وهو أحد المقربين جدا من آية الله العظمى علي خامنئي – أحد أبرز القادة الدينيين في ايران. فلقد تولى رئاسة الهيئة القضائية الايرانية لمدة عشر سنوات وكان عضوا في مجلس صيانة الدستور في إيران، وهي الهيئة التي تدقق في جميع التشريعات البرلمانية لضمان انسجامها مع الدستور الايراني والشريعة الإسلامية.
وهو أيضا رجل له احترامه وله علاقاته كما أن له نفوذه في العراق، فقد ولد في النجف ثم فر إلى المنفى في إيران هربا من نظام صدام حسين.
ولدى الشاهرودي علاقات وثيقة مع رجال السياسة الذين يحكمون العراق الآن في بغداد. كما ترأس لفترة وجيزة "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" والذي يعرف الآن باسم "المجلس الإسلامي الأعلى في العراق" (عندما كان حزبا معارضا للبعث العراقي).
موقعه الفريد من نوعه بين الساسة الشيعة العراقيين والإيرانيين، جعل منه وسيطا مهما لا غنى عنه خلال محادثات تشكيل الحكومة بعيد الانتخابات العراقية في ٢٠١٠. وكانت نتائج الانتخابات غير حاسمة مما استدعى استمرار المفاوضات لتشكيل الحكومة حوالي تسعة أشهر. وأدت المفاوضات في النهاية إلى توحيد الكتلة الحاكمة حاليا ذات الأغلبية الشيعية في البرلمان العراقي والتي يرأسها رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي.
وهناك حادث آخر وقع في صيف عام ٢٠١٠ وأدى إلى تعزيز مكانة الشاهرودي في السياسة العراقية ألا وهو وفاة آية الله العظمى محمد حسين فضل الله عن عمر ناهز ٧٤ عاما.
وكان فضل الله، المولود أيضا في النجف، من قادة رجال الدين الشيعة اللبنانيين وأحد مؤسسي حزب "الدعوة" الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء نوري المالكي. وبصفته هذه، كان فضل الله المرشد الروحي لهذا الحزب. وعلى الرغم من أن حزب "الدعوة" كان قد أصر على أنه لم ولن يعين أي شخص بشكل رسمي ليحل محل فضل الله، اعتبر بعض أعضاء الحزب، ومنذ ذلك الحين، الشاهرودي زعيما دينيا لهم.
بعد وفاة فضل الله، لم يكن الشاهرودي الرجل الذي يمكن اللجوء إليه للحفاظ على تماسك الكتلة الشيعية في العراق فحسب بل أصبح أيضا الزعيم الروحي لبعض السياسيين المعنيين. نتيجة لذلك، فإن عودته إلى العراق يمكن أن يكون لها تأثير كبير داخل حزب "الدعوة" بغض النظر عن كونه الزعيم الروحي الرسمي للحزب أم لا.
إذا ما وضعنا علاقاته جانبا، فمن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن التأثير على الأحزاب السياسية الشيعية في العراق، والتأثير في النظام الديني الإيراني، لا يترجم تأثيرا في المؤسسة الدينية في النجف لأن هذه المؤسسة تفخر باستقلالها عن مصادر التأثير السياسي والمالي وباعتمادها بدلا من ذلك على التدفق المستمر للدخل من أتباعها ومن غيرها من مصادر الوقف المالية.
ويعتبر الشاهرودي رجل دين له مكانته ولكن موقعه السياسي في ايران يعيق آفاق تقدمه في العراق بدلا من أن يساعد عليه. فالحقيقة هي أن أي منصب سياسي يحتله رجل دين له آثار وتداعيات مباشرة وسلبية على مؤهلاته الدينية في النجف. فهناك في إيران علاقة تكافلية بين الدين والسياسة أما في العراق فإن الدين والسياسة لا يسيران جنبا إلى جنب.
لقد مارست المدارس الشيعية في النجف الأشرف، التي يقف على زعامتها السيستاني، ما يعرف بتقاليد التصوف منذ قرون، أي سياسة عدم تدخل القيادات الدينية في الشؤون السياسية.
فرجال الدين في العراق يشاركون في العملية السياسية، وآية الله العظمى يتدخل في الشؤون السياسية، ولكن خلافا لما يحدث في إيران، فإن تدخلاتهم هذه تكون فقط في مناسبات نادرة.
بالإضافة إلى ذلك، يجب النظر في الآلية التي يتم من خلالها اختيار خلف يقود الحركة الدينية. علي الدباغ، المتحدث باسم الحكومة العراقية، تحدث عن ذلك بشكل واضح حين قال: "ستكون هناك فترة انتقالية لبضع سنوات بعد وفاة رجل دين بارز ولكن هناك مجموعة آليات (لاختيار من يخلفه) وكل من يحاول سد هذه الثغرة باستخدام قوة مالية وسياسية من خارج العراق ستبوء محاولاته بالفشل".
وكان الدباغ يشير الى عملية تدريجية في الاختيار يشارك فيها آخرون من كبار رجال الدين في النجف والذي سيكون لهم دور في اقناع الجماهير بواحد أو بعدد من رجال الدين المؤهلين ليحتلوا في نهاية المطاف منصب السيستاني. لن يكون الأمر واضحا في البداية وقد يستغرق ظهور رجل دين قوي وقيادي بديل للسيستاني عدة سنوات.
وبما أن الاستقلال السياسي والمالي أمر بالغ الأهمية، يبدو من غير المحتمل أن يلجأ كبار رجال الدين في النجف لإقناع الجماهير باتباع شخص مثل الشاهرودي، الذي له دور سياسي علني في ايران.غير أن احتمال أن يحل الشاهرودي مكان السيستاني لا يعتمد فقط على الخلافات اللاهوتية بين رجال الدين في العراق وايران بل يتوقف أيضا على موقف الجماهير.
فمن خلال اتباع السيستاني، يعبر الشيعة عن ترددهم في ربط هويتهم الدينية والروحية بالنظام السياسي الحديث.
في ذروة قوته، لم يتمكن آية الله الخميني في إيران أن يغير من عقول المسلمين الشيعة العاديين الذين واصلوا اتباع رجال الدين في النجف. حدث ذلك على الرغم من أن الثورة الاسلامية في ايران كان لها تأثير كبير على الحركات الإسلامية الناشطة في العراق. اليوم، من الطبيعي بالنسبة للمسلمين الشيعة أن ينحازوا سياسيا لإيران، وأن يكونوا في الوقت نفسه من أتباع أحد رجال الدين التقليديين في النجف ليكون مرشدهم الروحي.
علاوة على ذلك، فإن نفوذ رجال الدين من ايران الى العراق لا يشكل ظاهرة في اتجاه واحد. فرجال الدين المسلمون الشيعة ذوو المراكز العالية في العراق يديرون مكاتب لها نفوذ داخل إيران ويدفعون رواتب للطلاب ويديرون مدارس دينية لتعليم رجال الدين الذين لا يتفقون مع النموذج الإيراني.
وهناك بعض العناصر داخل النظام الإيراني ممن يبحثون عن سبل لتوسيع نطاق نفوذهم في العراق. وقد يكون لديهم خطط لارسال الشاهرودي الى النجف. وقد يرحب حزب "الدعوة" أيضا ترحيبا حارا بقدوم الشاهرودي نظرا لعلاقة هذا الحزب المتوترة مع رجال الدين في النجف وتقاربه السياسي مع طهران.
ومع ذلك، ونظرا لتقاليد النجف التاريخية والقوية بإبقاء السياسة بعيدا عن الدين، فمن غير المرجح أن تنجح هذه الخطة. هذا التقليد الراسخ والقوي – والذي تطور خلال أكثر من ألف سنة ويعود تاريخه الى وقت تأسيس الحوزة العلمية، مركز الدراسات اللاهوتية الإسلامية الشيعية في مدينة النجف في القرن الحادي عشر الميلادي – من غير المرجح أن يتغير تغيرا كبيرا فقط بسبب بعض المناورات السياسية عبر الحدود.

* باحث في مركز الدراسات الأكاديمية الشيعية، وطالب دراسات عليا في مركز الدراسات الدولية والدبلوماسية في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن.
عن "نقاش ويكلي"

انـــفـــلات الأزمـــــــة الســـــورية

□ باسم محمد حبيب

على الرغم من أن الأزمة السورية بدأت بانتفاضة مطالبة بحقوق مشروعة ، إلا أن النذر كانت توحي بخطر هائل هو خطر الحرب الأهلية ، ليس بفعل تنوع النسيج السوري وحسب بل وبفعل تغلغل الأجندات الخارجية وتأثيرها في الواقع السوري المضطرب .
لقد شهدت الساحة السورية وعلى مدى الشهور السابقة الكثير من التدخلات التي كان ظاهرها نصرة الشعب السوري والثورة السورية ، لكن اغلبها كان يحمل في الباطن شعارات بعيدة كل البعد عن أهداف الثورة السورية ودوافعها العادلة .
فليس لثورة أن تنجح في ظل طوفان الأجندات العابرة للحدود التي تحمل تناقضات بلدانها ومصالحها الخاصة ، كما ليس بإمكان مطالبها العادلة أن تزاحم ما تخلقه تلك الأجندات من التباسات وإشكالات في داخل النسيج السوري .
وبدلا من أن تعمل الأطراف الضالعة في الشأن السوري على تقريب وجهات النظر والبحث عن حلول واقعية للازمة السورية ، نحت منحا عاطفيا حمل الكثير من التجاهل لما تحتويه هذه الأزمة من مطبات خطيرة فكان ما كان . وهكذا بدأت أسوأ مخاوفنا بالتحقق ليس بابتعاد الثورة السورية عن اتجاهها الآمن وحسب بل وبانفلات الأوضاع باتجاهات خطيرة ومن ضمنها الحرب الأهلية التي يمكن القول وبأسف بالغ أنها قد بدأت فعلا . إن انفلات الأزمة السورية إلى هذا الوضع الخطير سوف يقلب الطاولة على جميع الأطراف المتورطة في الشأن السوري لا بل وسوف يحملها مسؤولية كبيرة ، إذ لا يمكن لهذه الأطراف أن تتملص من تبعات ما سوف يحصل في سوريا وما ستؤول إليه أحداثها ، وستكون مسؤولة شاءت أم أبت عن أي تطورات قد تخلص إليها هذه الأزمة في المستقبل .
إن الحلول الممكنة أخذت تتضاءل شيئا فشيئا فما كان ممكنا في الشهور السابقة لم يعد ممكنا الآن ، وما هو ممكن الآن قد لا يكون ممكنا في الغد ، وعلى الدول أن تسارع إلى حل الأزمة السورية قبل فوات الأوان ، هذا إن لم يفت الأوان بعد

صـــــراع أم تـــنـــافـــس ديمـــقـــراطـــي؟

□ علي حسين عبيد

الصراع والديمقراطية مفردتان تقفان من حيث المعنى والفعل بالضد من بعضهما، ولا تلتقيان في ساحة السياسة إلا في حالة اختلال العمل السياسي، وانحرافه في مسارات قد لا تمت بصلة للديمقراطية بمفهومها المتّفق عليه، بمعنى أوضح، أينما توجد الديمقراطية على نحو صحيح، ينتفي الصراع كمصدر تقاطع واحتراب بين السياسيين، أو بين الجماعات التي تنشط من اجل الوصول الى السلطة، ويصح العكس بطبيعة الحال، كما كان يحدث في العراق وسواه من الدول المتأخرة سياسيا، عندما كان الصراع بين القوى السياسية، يؤدي الى انتزاع السلطة بالقوة (إسلوب الانقلابات العسكرية) بعيدا عن النهج الديمقراطي وصناديق الاقتراع.
البديل للصراع السياسي، هو التنافس الديمقراطي، وهو ما حاولت العملية السياسية ترسيخه كمنهج عمل سياسي يتيح للعراقيين التداول السلمي للسلطة وبناء مؤسسات الدولية المدنية، فهل تبدو الساحة السياسية العراقية كما أريد لها أن تكون، فضاء ديمقراطيا قائما على التنافس السلمي بين الاحزاب والكتل السياسية، لتبادل مواقع السلطة من خلال أصوات الناخبين؟
إن واقع الساحة السياسية العراقية يؤكد وجود مخاطر في طريقها الى التفاقم، يفرزها صراع خفي بين القوى السياسية، يتحرك هذا الصراع خلف ستار ديمقراطي هش- كما أكد ذلك كثير من المراقبين- ليأخذ مكان التنافس الديمقراطي السليم، وهذه ظاهرة خطيرة ينبغي أن يتنبّه لها القائمون على العملية السياسية في العراق، بغض النظر عن الهوة الكبيرة التي تفصل بين الفرقاء، سواء في الافكار او الاهداف أو في وسائل العمل السياسي، لأن تحوّل التنافس الى صراع وتقاطع كلّي، يعني العودة الى اساليب الاستحواذ على السلطة بالقوة، بمعنى أكثر وضوحا، عودة الى الانقلابات العسكرية، وهي نتيجة تقضي بشكل تام على تطلع العراقيين لبناء الدولة الجديدة المتحضرة التي تنتمي الى روح العصر.
لهذا لابد أن يتعلّم ويؤمن السياسيون العراقيون، لاسيما الفرقاء والكتل الكبيرة والاحزاب والشخصيات السياسية المستقلة، أن لا عودة للصراع والاحتراب في العمل السياسي العراقي، بل هناك تنافس يستند الى ضوابط مأخوذة من بنود الدستور، وما عدا ذلك ينبغي أن يتم نبذه كليّا من لدن جميع السياسيين، فالجميع لهم حرية التقاطع واختلاف الآراء والبرامج السياسية، على أن يتم ذلك تحت مظلة التنافس الديمقراطي، وقد تعلّم بعض القادة السياسيين قواعد اللعبة الديمقراطية، وقطعوا شوطا في مجال التأسيس لعملية سياسية ديمقراطية تنافسية، لا مكان لوسائل القوة في إدارتها، وما يؤكد ذلك الدورات الانتخابية المتعددة لاختيار النواب لأكثر من دورة، وكذا فيما يتعلق بمجالس المحافظات، وحتى المجالس البلدية بالنسبة للاقضية والنواحي، ناهيك عن عمل مؤسسات الدولة المستقلة والفصل بين السلطات.
ولكن يلاحظ المتابع المختص، أن التنافس الديمقراطي يختل في كثير من الاحيان، ويكاد يتحول الى حالة صراع تنذر بعواقب وخيمة، كما يحدث في الساحة السياسية الآن والتجاذبات المخيفة بين الكتل السياسية الكبيرة، إذ نتابع قضية حجب الثقة عن الحكومة الراهنة، وما تمخضت عنه من اصطفافات وتحالفات، واطلاق تصريحات متشنجة ومتناقضة لوسائل الاعلام، تزيد من المخاوف والتشنجات، ومع أن التنافس الديمقراطي لا يزال يشكل طريقا مناسبا للوصول الى السلطة، إلا أن بوادر الصراع تظهر بين حين وآخر لتزيد من حالة الارتباك والخوف بين العراقيين، لاسيما بين المعنيين والمتابعين لما يدور في الساحة السياسة عموما.
المطلوب أن يبقى الصراع والاحتراب بعيدا عن العملية السياسية، وأن تدعم القوى السياسية البديل الملائم للقوة، وهو (التنافس الديمقراطي)، وأن يتعلم السياسيون إدارة اللعبة السياسية وفقا للضوابط الديمقراطية، التي تحظر كليا، استخدام القوة، كطريق للوصول للسلطة، وأن تسود ثقافة القبول بالنتائج البرلمانية فيما يتعلق بالتصويت، وأن يفهم الجميع، أن السلطة ما عادت حكرا على أحد، وأن الاجدر بها هو من يصل إليها عبر التنافس الديمقراطي لا غير.

الصناديق بدل الاحتراب السياسي

من يتحدث باسمي

□ قيس قاسم العجرش

العراق أصبح منشأ للصحفيين الذين يملؤون فضائيات العالم ..هكذا قال رئيس الوزراء..رداً على نقيب نقابة الصحفيين الذي "اعتذر" بالنيابة عنّا جميعاً كصحفيين وشكر رئيس الوزراء على سعة صدره التي تحملت من بعض الصحفيين انتقادات قد لا تكون دقيقة...هكذا شكر نقيب النقابة بالنيابة عنّا جميعاً على الرغم من أن أحداً لم يسألنا هل ستشاركون بطلب الغفران هذا أم لا.
ثم عاد الرئيس ليفصّل فيمن كان دخيلاً على مهنة الصحافة أو من كان أصيلاً منها ومعياره مع ذلك في التفصيل إن الحكومة قد انفتق صدرها من سعة ما قبلت من الإنتقادات.
أنا أتحدث هنا باسمي المكتوب أعلاه والذي ولدت به، ولن استعير قسراً أصوات الآخرين إلا أنني أدعو من يوافق صوته صوتي كي يتضامن معي وأن يكتب كما أكتب الآن .
نقول لرئيس الوزراء الذي اسهب في محاولة ليست من شأنه لشرح ما هو مطلوب من الصحفي وانتهى الى الدعوة لمزيد من الإنضباط !والإلتزام! وأن ينقل الصحفي الحقيقة كما هي!.
لا يهمني يا سيادة رئيس الوزراء الحقيقة التي تريد أن تلبسها للناس ،لا يهمني عملياً ، ولا يهم الجمهور الذي أخاطبه كصحفي،أن يعرف كيف تحولت طرق الموت الى طرق آمنة بفضل جهودك. كما لا يهمنا أن نعرف كيف أنك حولت العراق من ميت الى جسد نصفه حي ونصفه الآخر عالق بين الحياة والموت.
لا يهمنا المقارنة المقيتة الفظة المتكررة السمجة بين ما كان عليه العراق قبل عشر سنوات وما هو عليه الآن.
هذه ليست مهمة الإعلام ..إن كان هناك من كتب لك أو بين لك عن مهام الإعلام أو تحدث لك من مستشاريك الإعلاميين عما يجب أن يكون عليه الإعلام في الدول الديمقراطية.
لن نبحث عن "حفرة"هنا أو "كومة زبالة "هناك كما وصفت،مع إننا "هرمنا"ولم نشاهد أموالنا تتحول الى شارع يليق بكرامتنا ويليق بما نزفنا من أموال في ظلك.لكننا سنفصّل ونكتب و"سنموت"في هذا السبيل كي نكشف ، كما اكتشفت أنت ،المفسدين الذين ضيعوا فرص التقدم منذ سنوات على العراق ومازالوا يضيعونها.
أنت اكتشفتهم لكنك لم تفضحهم وفضلت العمل بالسياسة معهم كي تسكتهم أو تجعلهم يركضون خلفك لاعقين.
سنكتشف ونسمي،كما لم تفعل أنت، حين علمت بأسماء خصومك السياسيين المتورطين بالإرهاب والفساد وإسترقاق العباد واخترت أن تساومهم وتستتبعهم بدلاً من زجهم بالسجون وإقامة حد الله فيهم كما افترض حزبك الداعي الى الإسلام في أدبياته.
كنا سنقف معك في كل لحظة وكل موقف وكل مقال.
سنفضح ونكشف كل وثيقة تقع في أيدينا عن الفساد المطنب في أركان دولتك القانونية، دولتك ودولة غرمائك الذين تعرف كيف تسومهم وتستغل شهوتهم للحكم والمنفعة ، لا دولتنا التي حدثنا عنها الدستور.. دولة لا تفضّخ أوراق الدستور ولا تقرأ فقراته وموادّه بنصف عين في حين تترك الباقي من أوراقه للف التبغ.
هذه مهمة الصحافة إن كان هناك في الحكومة او في جنبات غياهبها من يبحث عن تعريف لمهام الصحافة الى الآن.
الصحافة يا دولة الرئيس ليست كما شرحها لك منظمو الحفل الراقص الذي ابتدأ بالمديح وانتهى بالقصائد ومسح كل كتف حكومي صادفها بين هذين المرقصين.
الصحافة ..عين حقيقية للناس لا ترتدي نظارات من أي نوع ..الصحافة ليست نقابة للتجنيد والتحشيد واستجداء الرضا وجمع الراقصين على أنغام الحاكم.
وفوق هذا تجعلهم، إمعاناً في الإهانة أن يتكلموا باسمنا، باسم كل الصحفيين.
ستجد يادولة الرئيس ألف دليل ودليل على إنني صحفي وإن الذين سيوافقونني على ما أقول هم صحفيون وإن الوسيلة التي تنشر كلامي هذا إن هي إلا صحافة محضة لكنك لن تجد خيطاً واحداً "محترماً "يخبرك بأن من حولك ويتكلمون باسمنا ،هم من الصحافة في شيء...
إبحث في تاريخهم وأنت أفضل من يعلمه في العراق وستجد ما تريد.... لكنك بحثتَ وعرفتَ وفضّلت أن تستتبعهم و،كما فعلت مع غرمائك السياسيين،فما أكثر اللهاث أمام دارك العامرة..أنت تعلم ونحن نعلم بأنك تعلم ..وهم يعلمون باننا نعلم علم اليقين أوصافهم وأشكالهم ..لكنهم لن يتكلمو باسمنا أبداً ..ابداً يا دولة الرئيس ..أعدك بأنهم لن يتكلموا باسمنا أبداً .